دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	إسلامية المعرفة وإسلامية العلوم السياسية
المصدر:	المسلم المعاصر
الناشر:	جمعية المسلم المعاصر
المؤلف الرئيسي:	ابو سليمان، عبدالحميد
المجلد/العدد:	ع 31
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1982
الشهر:	رجب - رمضان
الصفحات:	19 - 45
رقم MD:	153979
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	السيرة النبوية، العالم الإسلامي، المعرفة، العلوم السياسية، التخلف الحضاري، الوحي، العلوم عند المسلمين، عصر صدر الإسلام، الخلفاء الراشدون، الفكر الإسلامي، الثقافة الإسلامية، الطهارة، الاجتهاد، الفقه الإسلامي، التربية الإسلامية، العلوم الاجتماعية، الشريعة الإسلامية، الشورى، حروب الردة، نظم الحكم
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/153979

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

أبحاث

إسلامية المعرفة وإسلامية العلوم السياسية

قُدم هذا البحث الى ندوة أسلَمَة العلوم بالجامعة الاسلامية في اسلام آباد فبراير ١٩٨٢

د. عبدالحميد ابوسليمان
رئيس قسم العلوم السياسية بكلية العلوم الادارية بجامعة الرياض

مقدمة:

سأحاول في هذا البحث أن أتعرض لقضية أزمة المعرفة في واقع الأمة الاسلامية كسبب أساسي وجوهري ومسبق لأزمة وجود الأمة الاسلامية في العصر الحديث وأسباب ضعفها وتخلفها.

وسأحاول أن أوضح فكرة المعهد العالمي للفكر الاسلامي والدور المأمول له في علاج هذه الأزمة.

القضية: إسلامية المعرفة:

لماذا نطرح فكرة إسلامية المعرفة للبحث، هل هو بحث نظري وترف عقلي أم أن هناك قضية.

من الواضح لكل من له صلة ودراية بواقع الأمة الاسلامية أن هناك قضية.

ولكن هذه القضية تأخذ اشكالا ومظاهر واهتمامات متعددة بحسب موقع الناظر والمتأمل.

فهناك قضية تخلف الأمة.

وهناك قضية ضعف الأمة.

وهناك قضية الاجتهاد لدى الأمة.

وهناك قضية الغياب الثقافي للأمة.

وهناك قضية الغياب الحضاري للأمة.

كل هذه القضايا والأزمات والمشاكل تعبر بشكل أو آخر عن قضية المعرفة الاسلامية أو المعرفة لدى الأمة الاسلامية.

لا شك أن انحطاط المعرفة وجمودها وتخلفها لدى الأمة الإسلامية في الوقت الذي يمثل مظهراً فهو يمثل أيضا سبباً أساسياً لضعف وجود الأمة وانحطاطها وغيابها الثقافي والحضاري في عالم اليوم وما يتبع ذلك من مآسي وأزمات سياسية واقتصادية وعسكرية.

إننا حين نتحدث عن أزمة الاجتهاد في الفكر الاسلامي،

وحين نتحدث عن أزمة الهوة بين ماضي المسلمين وحاضرهم،

وحين نتحدث عن أزمة الهوة بين القيم

والواقع،

وحين نتحدث عن أزمة ضعف وضمور واضمحلال الوجود والشخصية الإسلامية،

حين نتحدث عن ذلك فإننا نتحدث ضمنا عن أزمة المعرفة الإسلامية (لدى الأمة) كسبب أساسي مسبق لكل هذه العلل وشرط جوهري لأي محاولة جادة لاصلاحها والخروج بالأمة من متاهاتها.

الصورة الكبرى:

من السهل دائما إدارة الحوار السفسطائي انطلاقاً من الجزئيات والتفاصيل في غيبة الوعي عن الصورة العامة للمواقف والقضايا.

والمدرك للصورة الكبرى لتاريخ الأمة وتجاربها يسهل عليه إدراك موضع قضية المعرفة في أزمة الأمة واصلاحها.

فالأمة الإسلامية على مدى القرون في تخلفها،

لم تكن تنقصها الامكانات المادية،

ولم تكن تنقصها الامكانات البشرية،

ولم يكن ينقصها التاريخ،

ولم تكن تنقصها القيم فالوحي والرسالة بقيمها ومبادئها الخالدة كانت ولا تزال بين يديها موثقة أفضل ما يكون توثيق المتون.

كذلك فإن الأمة الإسلامية على مدى قرون تدهورها وتخلفها حاولت الاصلاح على أسس تقليدية، حاولت في محدودية إعادة الصورة التاريخية مادياً على النحو الذي وعاه العقل التقليدي وقد تكرر ذلك على مدى القرون في بلاد المغرب والسودان والجزيرة العربية وبلاد السند وسواها من البلاد الإسلامية.

وانتهت كل تلك المحاولات الى تحريك مبدئي لأبناء الأمة في الصحارى والبوادي ولكن يقصر نفسهم وينقطع حبلهم ويقصر عطاؤهم في حواضر الأمة الإسلامية وأمام قضايا الوجود الإسلامي المتحضر الضال المريض في الأمصار الإسلامية الكبرى. وأمام القوى الثقافية والحضارية والفكرية والتنظيمية المعادية المناجزة.

كذلك حاولت الأمة الإسلامية في تجارب عديدة مريرة أخرى أن تستلهم التجارب الأجنبية غير الإسلامية على غير جدوى منها التجربة العثمانية التركية منذ عهد سليم الثالث وهي أقدمها وأشملها ومنها التجربة المصرية منذ عهد محمد علي وسواها من التجارب.

فجربت المحاكاة الفنية والتنظيمية والفكرية المتحررة والدستورية السياسية والقومية والعلمانية وسيطرة الدولة وتدخلها مما هو معروف.

وانتهت حتى الآن الى الفشل وبقيت تركيا وبقيت مصر أشد عجزاً ومرضاً.

وإذا كان أسلوب المحاكاة التقليدي التاريخي وأسلوب المحاكاة الأجنبي لم يسفر أي واحد منهما على مدى القرون عن الغاية المرجوة فإن من الواضح أن الاصلاح ما يزال يكمن في تحديد أصيل مبدع لقوى الأمة الفكرية والثقافية والحضارية على أساس من قيمها ومبادئها ومنطلقاتها ودوافعها ونفسيتها وعلاقاتها وتاريخها، وتكمن قضية المعرفة وتحديدها في أساس ذلك كله.

كيف بدأت أزمة المعرفة:

من المهم أن نعلم كيف كانت المعرفة سببا في ازدهار واصلاح حال الأمة. فالإسلام منذ ظهوره كان يعني ببناء كيان الأمة الإسلامية على أساس سليم من المعرفة التي ترتكز على هدى وتوجيه الوحي وعلى قدرة وفاعلية العقل.

وكانت حياة الرسول عليه السلام في الوقت الذي يوجهها الوحي و يرسم خطوطها وتصوراتها وغاياتها و يهدي توجهها وخطواتها فإنها ترتكز الى العقل والتدبير والتخطيط والتفكير السديد وآيات القرآن الكريم في تكريم العلم والمعرفة والخبرة أكبر دليل على ذلك وأول لفظ أنزل من الوحي هو دعوة إلى العلم والمعرفة على أساس الغاية والهدي الرباني **(اقرأ باسم ربك الذي خلق)**.

ولم يكن أحد أكفأ قيادة من رسول الله صلى الله عليه وسلم استشارة لأصحابه ولا تخطيطاً ولا تدبيراً لأمره وأمر جماعة المسلمين في كل أمر وفي كل حال من سلم وحرب.

والغرب حين داهمته هجمة العثمانيين لم يتمكن من صد هجماتهم والتغلب عليهم إلا بعد أن حقق نهضة فكرية ثقافية سميت بعصر التنوير كانت أساس إعادة تنظيم قوى الغرب وتفجير طاقاته.

وإذا كان لنا من مقارنة فإننا نستطيع أن نقول أن الأمة الإسلامية حين دهمها تغير موازين القوى بالغرب ودهمتها هجماته منذ عدة قرون فإن رد فعل المسلمين كان في جوهره عسكرياً وسياسياً ولم يكن ينقص الكثير من أبناء المسلمين الاخلاص والتضحية في الدفاع عن الأمة ومقدساتها ولكن باءت كل تلك الجهود وحتى اليوم بالفشل ولم تمثل سوى مزيد من الاستنزاف والتدهور والضعف والتمكين لأعدائهم في رقابهم ومقدراتهم ومقدساتهم ولا يجد الدارسون في جوهر تطور العلاقة الا اتساع الهوة في خط بياني لا يزيد الوقت إلا تدني اتجاهه لغير مصلحة الأمة الإسلامية. وخلال هذه المسيرة يستطيع الناظر الموضوعي أن يرى في أساس هذه المواجهة بين المسلمين ومناجزيهم وأعدائهم تدهور المعرفة وضمورها وانحطاط النموذج المسلم وانحطاط نوعية ومصادر قدراته الفكرية والتنظيمية والثقافية والحضارية و يظل النموذج المسلم وإن كان لم ينقصه عنصر الإخلاص والتضحية إلا أنه تنقصه قاعدة المعرفة والقدرة و يتبدى فيه ضمور الشخصية والفكر والثقافة.

ولكن أين ذهبت تلك القدرة والطاقة والتألق والبادرة وانطلاقة الفكر وحسن المأخذ الذي عرفته الأمة الإسلامية على عهد الصدر الأول الذي حققت به تكوين الأمة وهزيمة قوى الهمجية وقوى الظلم والفساد وكسبت به قلوب العرب وأبناء الأمم وحققت الانجازات في أقل من نصف قرن وأرست دعائم مجتمع وحضارة غطت جل سطح الأرض في زمانها وحقبا طويلة من التاريخ من بعدها ما يزال الدارسون في حيرة من أمره وانبهار بمداه وانجازاته!

أين ذهبت تلك القدرة !
وكيف تبددت تلك الطاقة !
وكيف انحسرت تلك الموجة !
وكيف تضعضعت تلك الشخصية !
وكيف انهار ذلك النظام !

انفصام القيادة الى فكرية وسياسية :

ان النقطة الأولى لبداية التحول والسبب المادي المباشر كان هو انهيار دولة الخلافة الراشدة ونظامها في المدينة المنورة على يد جند القبائل العربية التي تغلغلت واستولت على الجيش في تطورات حركة الدفاع والفتح الإسلامي .

ولما لم يكن لرجال القبائل تربية وفكر وجيش الأصحاب الذين بنوا دولة المدينة ونظامها .

لذلك كان لابد لجيش القبائل العربية أن ينقلب على نظام الخلافة الراشدة وان يقيم نظاماً جديداً هو خليط من القبلية والجاهلية والإسلام كان بدءاً لعصور الانحراف والتحول .

ورغم أن الهيئة الحاكمة بقى لها ذات الانتماء القبلي القرشي فإن الحجاز الذي يمثل القاعدة والعناصر الإسلامية الواعية لم تسلم للنظام الجديد بل ثارت وقاومت بالسلاح هذا الانحراف في ثورات وحروب أهلية طاحنة متوالية على عهد الحسين بن علي وعبد الله بن الزبير ومحمد ذي النفس الزكية وزيد بن علي وسواهم .

ولضعف التربية الإسلامية في جمهور المسلمين الجدد في الأمصار وبتوالي انطواء الأمم تحت مظلة الإسلام بكل رواسبها الجاهلية كان لابد أن تنحصر الثورة والمقاومة المسلحة في الحجاز ولكن انتهت القيادة الفكرية الإسلامية إلى العزلة عن القيادة السياسية ومعارضتها ولذلك نجد أبا حنيفة يموت في السجن ولا يقبل تولي القضاء ويضرب مالك بن أنس صاحب فتوى طلاق المكره والشافعي الذي ترك بغداد إلى مصر هربا من بطش السلطة السياسية وابن حنبل صاحب المحنة وسواهم من أعلام الإسلام الذين بقوا على مر العصور سنداً للحق والعدل ومعارضة لجور السلطة السياسية واستبدادها وعسفها ومظالمها .

وهذا الانفصام بين القيادة الفكرية والسياسية كانت له أضراره على القيادة السياسية وغشمها وعسفها وتدهور النظام الاجتماعي للأمة .

إلا أنه هو السبب المبدئي لضمور فكر الأمة وقيادتها الفكرية حيث انفصل الفكر عن الممارسة والخبرة والتجربة والتفاعل وكان لابد أن يصبح بالمعنى السلبي مجرداً ونظريا .

هذا الضمور والعجز والأسلوب النظري للفكر الإسلامي لابد أن يزيد ويتفاقم بمضي الوقت وكان لابد لمحصلة الفكر الإسلامي التاريخية أن تفقد صلتها ودلالتها المباشرة مع واقع الأمة وصور حياتها المادية المتطورة ومواقفها ومواجهاتها واحتياجاتها الأمنية المتفاعلة المتغيرة .

ومن ناحية أخرى فإن انحراف القيادة السياسية وفقد الثقة بينها وبين القيادة الفكرية صعّب مهمة القيادة الفكرية في اقرار مبادرة فكرية من القيادة السياسية ومن اتباعها لما تخشاه من غايات وأهداف القيادة السياسية مما أدى وبشكل مفهوم الى تصلب مواقف القيادة الفكرية دون اهتمام كبير بمخاطر السلبية النظرية في الفكر خوفاً من تأصيل الانحراف والظلم مما كان من أسباب ما عرف بإقفال باب الاجتهاد واختزلت مهمة العلماء الى المحافظة على التراث والمتابعة النظرية على

مر القرون للنصوص والمتون.

ولكن هناك معركة أخرى كان لها أبعد الأثر — فيما أرى — في تحديد مسار المعرفة والثقافة الإسلامية في العصور المتأخرة أدت إلى قطع شرايين الإمداد الفكري لشجرة المعرفة والشخصية الحضارية الإسلامية وبتر جذور النماء في أصولها.

وهذه المعركة هي علاقة العقل بالنقل في أصول المعرفة والثقافة والحضارة الإسلامية.

فالدارس لعصر الصدر الأول لا يصعب عليه ملاحظة روح المبادرة والتفاعل وحسن المأخذ في فكر الصدر الأول.

ولذلك نجد شجاعة الرأي وسداده والمبادرات والاجتهادات الكبرى تصدر من الأصحاب والخلفاء في الصدر الأول عن روح الإسلام وغاياته بدءاً بمفهوم أبي بكر عن معنى إسلام رجال قبائل العرب واستيعابهم لأركان الإسلام وواجباته ومن ذلك خضوعهم لولي الأمر وأداء الزكاة إليه ومنها اجتهادات عمر في الخراج وفي الطلاق وتمسك علي رضي الله عنه بحق الاجتهاد ورغم أنهم امتداد مباشر لعهد الرسول عليه السلام إلا أن ملامح عصرهم وإدارتهم كانت تنم عن الفهم المدرك لتوجيهات الوحي والشريعة وغاياتها والتزام هذه الروح في مواجهة الأحداث والقضايا والتغيرات التي كانوا يواجهونها.

أما روح القولبة الشكلية القانونية والانغماسات الأكاديمية المدرسية فتلك ظاهرة لم تكن معهودة فيهم ولكنها أخذت تتضح وتنمو بظهور العزلة بين القيادة الفكرية والقيادة السياسية.

ولم يكن عجيبا أن تخبو روح المبادرة والاجتهادات والتشريعات والسياسات الإسلامية الكبرى بمضي الزمن بفعل تراكم عوامل العجز الفكري بدل أن تتوقد وتثرى بفعل توالي الأحداث وغنى الخبرات وتباعد الزمن.

ففي ظل الخلافة الراشدة كانت القيادة ملتزمة بالقيم والغاية الإسلامية الكبرى وكانت موضع ثقة الأمة.

لذلك كانت حصيلتها من التجربة والفكر مجندة في خدمة المجتمع وتنظيماته المختلفة، ولم يكن هناك مجال للتناقض بين العقل والوحي يصدر أصلا عن التزام وفي حدود هذا الالتزام وفي خدمته.

أما بعد انفصام القيادتين فإن عنصر الالتزام لم يعد لدى القيادة السياسية قائما بالمعنى السابق وأصبح العقل والتجربة لا يصدران بالضرورة عن غايات الالتزام وفي خدمته.

ومن الناحية الأخرى فإن خضوع أمم الأرض المتحضرة للأمة الإسلامية العربية واتصالها بها في مصر وفارس وبلاد اليونان والرومان والهند. كل ذلك أدى إلى انبهار عقلي وحضاري غير كامل الالتزام لدى المسلمين في دوائر بلاطات الحكام والقيادات السياسية.

ولذلك نجد الترجمات والدراسات والمناظرات والاهتمامات لم تلتزم حدود الغاية والشخصية الإسلامية ووجدنا من ذلك ظهور بل رواج مباحث الكلام والفلسفة الإلهية والنزعات الباطنية والصوفية وقرب الحكام

الفلاسفة والمتكلمين والمعتزلة وظهرت حركة أخوان الصفا والحركات الباطنية والصوفية المتطرفة.

وكان من الواضح أن الحركة الفكرية واستخدام العقل في هذه المرحلة ليس ملتزماً الشخصية الإسلامية ومن أوضح الأمثلة أن البحث في الذات الإلهية ليس له مكان في الفكر الإسلامي لأن تعريف الذات الإلهية وفقاً لمفهوم الالتزام ليس لها مثال (**ليس كمثله شيء**).. (الشورى ٤٢ :١١) ولا يخضع لقانون السببية البشري (**لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد**).. (الاخلاص ١١٢ :٣)

ولذلك كان رد الفعل ضد هذه الحركة العقلية غير الملتزمة عنيفاً من علماء الإسلام مثل حجة الإسلام أبي حامد الغزالي وشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الذين أفنوا جهدهم في الرد على هذه الفرق والضلالات.

كانت حصيلة هذه التجربة الخاسرة مع الثقافة والعقل الوافد غير الملتزم أن يقف العلماء والمفكرون الإسلاميون الملتزمون موقف الشك والعداء من العقل في صور الفلسفة والمنطق وأن تميل المعرفة والدراسات الإسلامية على علوم النصوص الشرعية واللغة العربية والتراث الفقهي مما يؤدي إلى مزيد من فكر المتابعة والقولية النصية القانونية الجزئية التاريخية وان تعجز وتغلق حلقات الدراسة الإسلامية أمام الاجتهاد وتدور في بطون المتون وترديدها والشرح النظري تلو الشرح عليها.

وبذلك أصبحت الإرهاصات والمبادىء وأساليب البحث العلمي التي قامت في أصول الفكر الإسلامي مثل الضرورة والمصلحة والاستحسان أقرب إلى التعطيل بما فرض عليها من ممارسات وقيود نظرية لا تتفاعل مع حصيلة الممارسة والحاجة السياسية الاجتماعية.

أزمة الفكر الإسلامي المعاصرة:

هي اليوم أعمق ما تكون ليس بسبب العزلة الطويلة التي أورثت هذا الفكر عجزاً وضموراً.

ولكن التفكير في سُبُلُ اصلاح هذا الفكر لم يتبين التغير الذي طرأ على ميدان المعرفة والثقافة في العالم المعاصر ولم يدرك نقاط القوة في أصول المعرفة الإسلامية ولم يتبين الدروس من تجارب الماضي.

ولذلك كثر التأكيد على الحاجة إلى فتح باب الاجتهاد أو التأكيد على انه لم يغلق قط ومع ذلك يظل الفكر عاجزا والاجتهاد مفقوداً وان بدت قبسات تظل استثناءات تلتصق بمصادفات التكوينات الخاصة بأصحابها دون أن تتحول إلى مدارس ومناهج في المعرفة والثقافة والفكر.

إن الأزمة تكمن في انفصام العقل والنقل في أصل المعرفة لدى الأمة الإسلامية.

الأزمة تكمن في طبيعة منهاج الدراسة الاسلامية التي تتركز في علوم النصوص واللغة والمتون الفقهية الموروثة.

الأزمة تكمن في أن العقلية الإسلامية تتجه نحو الفقيه بمفهومه التاريخي لكي يحل أزمة المعرفة والثقافة الإسلامية ويقدم الاجتهادات والحلول والبدائل الإسلامية الحضارية للأمة في مواجهة أعدائها.

أسس الاصـــلاح :

ان أسس الاصلاح الفكري الإسلامي الذي يكون قاعدة المعرفة والثقافة والحضارة والمنطلق لتصحيح سير الحركة الإسلامية في التاريخ والخطوة الأولى في تقويم الشخصية وخطط العمل للدعوة الإسلامية يكمن فيما يلي :

أولا : تصحيح علاقة العقل بالوحي في الفكر الاسلامي .

ثانيا : إعادة رسم وفهم مجال المعرفة والاجتهاد ودور الفقيه في الصورة الجديدة للمعرفة والتفرقة بين الاجتهاد والافتاء في الفكر الإسلامي المعاصر .

ثالثا : إعادة بناء خطة منهج التربية والتعليم الإسلامي بحيث تنتهي ازدواجية المعرفة العقلية والاجتماعية والذبذبة القانونية ، وازدواجية القيادة السياسية والفكرية .

وفيما يلي توضيح ما سبق اجماله :ـــ

أولا : تصحيح علاقة العقل بالوحي في الفكر الإسلامي :

من الواضح أن المعرفة والفكر والثقافة الغربية المعاصرة المتفوقة هي معرفة وفكر وثقافة عقلية بحتة لا صله لها بالوحي حيث أن الفكر الغربي ليس وسيلة للمعرفة الربانية بسبب ما أصاب الوحي في الرسالة اليهودية والمسيحية من تحريف وما لابس الممارسات اللاهوتية من انحراف .

ورغم النجاح الكبير الذي حققه الفكر الغربي في المجال العلمي التجريبي إلا أن علماءه لا يسعهم أن ينكروا التخبط الذي يعيشه المجتمع والفكر الاجتماعي الغربي وذلك لصعوبة العمل التجريبي الناجح في المجال الاجتماعي الإنساني بل واستحالته في أغلب الأحوال من ناحية ولتحكم الهوى واللذة من ناحية أخرى ولأن العقل الإنساني ليس له أن يحقق الصواب والإدراك الكلي الاجتماعي بمفرده ومن هنا كان التخبط والتناقض والنظريات المتلاحقة التي لا تستقر ولا تنقطع ولا تقطع في أمر .

أما مصادر المعرفة الإسلامية فهي الوحي والعقل .

وليس في القول بأن الوحي أو العقل هما مصدر للمعرفة الإسلامية مشكلة ولكن المشكلة في تحديد العلاقة بينهما وضبطها .

فلا شك أن الوحي في الإسلام يمثل الغايات والضوابط ضد انحراف العقل وهوى النفس . ولكن القضية المهمة معرفة أنه دون العقل يحدث سوء فهم الوحي نفسه .

ولذلك فإن قصور العقل في المعرفة الإسلامية لا يعني ضياع العقل فقط بل ضياع الوحي معه وإذا كان يخشى على غير المسلمين من ضلال العقل أحياناً فإن المسلمين إذا لم ينتفعوا من العقل في مجال المعرفة عندهم فهم لا يفقدون الفائدة المرجوة من الوحي في تحديد الغاية وضبط مسيرة العقل فقط بل انهم قد يستطيعون أيضا فهم الوحي على غير ما يقصد منه وقد يكون ذلك مصدراً إضافياً للضرر بدلاً من النفع .

وأمثلة ممارسات العلماء من منطلق الجهل وغيبة التجربة والعقل في بعض الأمور كثيراً ما تنتهي بهم إلى مواقف مؤسفة غير معقولة ولا

مقبولة، ضررها أكثر من نفعها وقد تصد عن سبيل الله.

فالمشكلة إذاً تكمن في فهم معنى علاقة العقل بالوحي ومن الواضح أنها علاقة تلازم بالضرورة، فلا وحي دون عقل ولا عقل إذا انحرف عن التزام جادة الوحي.

فالمشكلة تتلخص في كيفية استخدام العقل لا في ضرورة العقل من عدمها.

لابد من العقل كمصدر للمعرفة والفكر والثقافة الإسلامية ولكن لابد من استخدامه بوعي في اطار الوحي وغايته أي لابد من انضباط والتزام في استخدام العقل بحيث لا يجري ضد الغاية الإسلامية أو الإطار الإسلامي بما لا يضيف معرفة ولا نفعاً ولكن يضيف تخوطاً وممارسات نظرية ضالة كما حدث في ماضي الأمة والتاريخ الإسلامي.

ومعنى هذا هو استخدام العقل في مجال المعرفة الإسلامية بوعي وخطة وليس تخبطاً وعشوائية وتناقضاً وجهلا.

فليس من الإسلام البحث والحديث في أي أمر من منطلق الجهل، وليس من الإسلام اعنات الناس في غير فهم ولا رحمة باسم الإسلام.

وليس في الإسلام تجاهل الآثار والنتائج وحاجات الناس.

وليس من الاسلام العجز في أمر المسلمين أو في لقاء مناجزيهم وأعدائهم.

كذلك ليس من العقل الإسلامي في شيء جهل غايات الإسلام وقيم الإسلام وحدود الإسلام.

ولعل في المثالين التاليين ما يوضح هذا المعنى:

المثال الأول: مسألة التسعير:

فالحس المسلم لم يسمح للعلماء بالإصرار على عدم التسعير عملاً بظاهر النصوص حين رأوا ما يقع على الناس من الظلم والغبن فليس قبول الظلم من العقل ولا من الإسلام في شيء، ولذلك كان العقل الإسلامي هو في التزام قيمة العدل وغاية العدل في العلاقة الإسلامية الاجتماعية.

وإذا كان العقل الإسلامي في هذا الموضع من القدرة بحيث تبين أولوية قيمة العدل إلا أنه للأسف لم يتمكن من تحليل الظاهرة وفهمها بما يكفي لإعادة بناء السوق والتعامل الاقتصادي بما يعيد التوازن العادل في التعامل واكتفى بالاجراءات الاستثنائية الوقائية لدرء الظلم والغبن الظاهر في التعامل.

المثال الثاني.. الطهارة من نجاسة الكلب:

ما أورده صاحب «سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام» الإمام محمد بن اسماعيل الصنعاني المتوفى سنة ١١٨٢ هـ في مناقشته نجاسة لعاب الكلب والسبل الشرعية لإزالتها حيث أخضع الموضوع للنظر العقلي وتوصل إلى النتيجة العقلية الممكنة لادراك وعلوم زمانه في أن لعاب الكلب ليس أشد نجاسة من العذرة ولذلك إزالتها هي الغسل ثلاثاً كباقي النجاسات، ولكن العقل الإسلامي لا يمكنه أن يقف عن النظر المجرد من ضوابط الوحي.

ولذلك كانت نتيجة بحثه أنه لابد من غسل لعاب الكلب سبعاً احداهن بالتراب انصياعاً للأمر الشرعي حيث لا حكمة ولا

مصلحة إنسانية في تجاهل أمر الشارع.

وكان لابد من مضي القرون ليتعرف العقل والعلم على أنواع من النجاسات آثارها أبعد وأسوأ من الروائح والمناظر الكريهة تسمى الجراثيم والفيروسات والمكروبات وان من أسهل وأنفع الوسائل لإزالتها الدلك وجريان الماء بقدر كاف عليها كأسلوب صحي وقائي في ميسور كافة الناس في كل الظروف.

وهكذا يكون الجمع الواعي المنضبط بين حكمة الشرع والعقل في كل حالة بما يناسبها دون تعنت وشطط أو تفسخ وفساد.

لذلك لابد أن يستقر بوضوح في الضمير والثقافة والمعرفة الإسلامية تلازم العقل والوحي، وان أي تعارض أو اضطراب في هذه العلاقة يمثل ظاهرة مرضية خطيرة في جسد الفكر الإسلامي يجب تمحيصها وعلاجها ولا يستريح الضمير والفكر المسلم قبل أن يجد المخرج العملي الواعي القادر السليم الذي يوفق ويلازم بين مسيرة العقل ودفعه وفاعليته وبين غاية الوحي وتوجيهه وهدايته بعيداً عن حصيلة التجارب المتميزة المريضة والأفعال الطائشة والعشوائية وردود الفعل التلقائية المضادة.

ثانيا: إعادة رسم وفهم مجال المعرفة في مصادر الاجتهاد، ومعرفة حدود دور الفقيه وإمكانياته في تركيب دواليب عجلة المعرفة في العالم المعاصر، والتفرقة بين عمليات الإفتاء والاجتهاد ومصادرها في الفكر الإسلامي في عالم اليوم.

من الأخطاء التي يقع فيها الدارسون الإسلاميون نتيجة سيطرة التجربة التاريخية على أسلوب نظرهم انهم ما يزالون ينظرون الى الفقهاء من دارسي العلوم الشرعية في إطارها التاريخي من علوم النصوص ومتون الفقه وتراكيب اللغة على أنهم هم المسؤولون عن تجديد المعرفة الإسلامية وتقديم الفكر والاجتهاد المطلوب لتنظيم ومواكبة الحياة المسلمة المعاصرة والاستجابة للتحديات التي تواجهها وتقديم البدائل الإسلامية لها في مواجهة التنظيمات الاجتماعية والحضارية المناجزة.

وهذا التصور خاطىء من أساسه حيث أنه يقوم على فرضية أساسية لا وجود لها في عالم المعرفة اليوم وهي أن الفقيه يملك المعرفة اللازمة في كل قضايا المجتمع وبذلك يكون قادراً على الفكر والنظر والاجتهاد وتقديم البدائل الإسلامية.

وهذا التصور كان الى حد كبير صحيحا تاريخياً حين كان الفقيه تاجراً وفيلسوفاً ورياضياً وطبيباً وكيميائياً وملماً بكل علوم عصره بل مبرزا فيها أو في معظمها كما كان كثير من الفلاسفة والعلماء دارسين متمكنين للفقه والشريعة.

ولذلك كان منهج الدراسة الإسلامية شاملاً وكان الفقيه مفكراً أيضاً تنهل قدراته ومعارفه القانونية من قدراته ومعارفه العلمية الشاملة لمعطيات عصره الاجتماعية والعلمية والفنية.

ولكن الأمر المهم الذي يجب أن نتنبه له اليوم هو أن المعارف الإنسانية والاجتماعية والفنية قد اتسعت حتى ليصعب على الفرد الواحد الإحاطة بها بل بفروع العلم الواحد وأن القدرة المطلوبة للنظر المجتهد في أي باب من هذه الأبواب تحتاج إلى النظر المتخصص.

ولذلك فالعطاء والاجتهاد والتصورات والحلول والبدائل في أي مجال من مجالات

المعرفة الاجتماعية أو العلمية لا يمكن أن تأتي وتصدر عن المختص بالدراسات القانونية وحده.

فمن المشاهد أن القانونيين وإن كانوا هم الذين يصوغون و يبوبون القوانين والتعليمات الخاصة بالاقتصاد أو السياسة أو الإعلام أو الصناعة أو البحث العلمي أو المرور فإن الفكر الذي تصدر عنه هذه القوانين والتعليمات لا يرجع إلى القانونيين.

ولذلك فإننا بحاجة إلى فهم خارطة المعرفة وتطوراتها المعاصرة فلابد لمجال المعرفة الإسلامية من اقتصاديين وإعلاميين ومن سياسيين وإداريين وسواهم من أصحاب الاختصاص والمعرفة في شئون الحياة الاجتماعية والفنية كافة.

ولابد لهؤلاء المتخصصين من وعي وإدراك مناسب للنصوص والغاية والقيم الإسلامية حتى يأتي نظرهم وممارستهم بتوجيه إسلامي وحتى يكونوا مصدراً للفكر والتصورات والممارسات الإسلامية كل في اختصاصه وموقعه.

ومن حصيلة فكر هؤلاء واجتهاداتهم ونظراتهم وما يطرحون من تصورات و بدائل تكون التراكمات التي يستقي منها القانونيون أعمالهم القانونية والفقهية التي يتطلبها تنظيم الممارسة الحياتية والاجتماعية والفنية للمجتمع المسلم.

وبذلك نعرف موضع الافتاء والاختصاص القانوني في خارطة المعرفة والأداء الاجتماعي في عالم اليوم ولا نحمله فوق طاقته وبعيداً عن غايته.

وبذلك يكون التوجه الصحيح لحل معضل الاجتهاد والفكر الأصيل والحلول والتصورات الإسلامية البديلة ليس بالنداء الضائع إلى الفقهاء لتقديم التصور التاريخي ولا إلى أصحاب اختصاص المعرفة والصياغة القانونية.

ولكن بالتوجه إلى إعادة رسم خارطة المعرفة على أساس الوجهة الإسلامية وبناء الكوادر العلمية والفنية القادرة على العطاء الاجتهادي.

وكذلك تنظيم هذه الكوادر في نظام يتكامل و يتساند ليوفر المعرفة ودليل العمل للمجتمع المسلم عن قناعة وقدرة وهي مهمة تتوزعها بأكثر من صورة ونظام المجامع العلمية العليا والمؤسسات النيابية التشريعية في النسق المسؤول الموثق بما يحتاج إليه سير حياة الأمة ونظامها الاجتماعي وبذلك تتضح صورة الحياة الفكرية الزاخرة في المجتمع وما تعج به من الخواطر والتأملات والآراء والاجتهادات وما يجمع عليه جمهور الأمة و يعتمده من الفتوى والقانون اللازم للممارسة الإسلامية في حياة الفرد والجماعة.

ثالثا: بناء منهج التربية والتعليم الإسلامي بحيث تنتهي ازدواجية المعرفة الاجتماعية والدينية القانونية وازدواجية القيادة السياسية والقيادة الفكرية.

من الواضح أن ازدواجية القيادة السياسية والفكرية تاريخيا كانت خلف ضعف المعرفة والثقافة في المجتمع الإسلامي وخلف غشم وجهالة واستبداد القيادة السياسية.

وفي العصر الراهن بتأثير السيطرة العسكرية والسياسية والثقافية الاستعمارية الغربية ونتيجة

للفراغ التاريخي قامت أيضا ازدواجية في المعرفة.

فهناك معرفة دينية إسلامية قانونية محدودة لا يزيد الزمن دائرتها إلا انحساراً حتى أن بعض دول المسلمين العلمانية لم تعد تستثنى حتى قانون الأسرة والأحوال الشخصية من التغيير والتحوير.

وهناك معرفة علمانية اجتماعية فنية مستوردة تطغى وتمتد إلى جوانب الحياة كافة وتستجيب لمحاكاة العصر ومظاهر تطوره وتحدياته وتقوم على خدمتها ونشرها المعاهد والجامعات والمؤسسات.

ومن الواضح أن كلا الشجرتين عاجزة عن النمو، لانعدام أسباب النمو للأولى ولغربة الثانية عن أرض وشعب الإسلام وغاياته ودوافعه.

ولذلك فإن اصلاح منطلقات المعرفة والثقافة الإسلامية وإعادة بناء كيانها إنما يقصد منه إعادة قدرتها على العطاء والنماء.

ولكي يكون لهذه القدرة ثمرة ومعنى فلابد من إعادة بناء مناهج التربية والتعليم.

فالكوادر الملتزمة إسلامياً القادرة فنياً هي الجواب العملي الوحيد لإمكانية إعادة وحدة القيادات ووحدة المعارف.

لابد من التزام الشخصية والقيم والغاية الإسلامية في تربية الكوادر الشبابية.

ولابد من تزويدها بالأساس من النصوص والمعرفة الإسلامية وكيفية فهمها والتعامل معها بعد إعادة تبويبها وتبسيط مناهج دراستها.

ولابد من توفير القدر الضروري من النصوص والمعرفة الدينية لكل اختصاص ليكون الموجه والمكون لعقلية الدارس ثم بعد ذلك لابد من إقامة مختلف دراسات المعرفة والخبرة في كل الفروع الاجتماعية والفنية على أسس وغايات إسلامية وكأجزاء متكاملة متناسقة في وحدة المعرفة والثقافة الإسلامية فلا مجال بعد هذا إلى جامعة إسلامية وجامعة علمانية، ولا مجال لاقتصار الغاية والفكر والمنهج الإسلامي على دراسات قانونية لغوية بل هي دراسات إسلامية الغاية والضوابط والمنهج في العلوم الاجتماعية والإنسانية والطبيعية.... الخ.

وهذا يشمل المنهج الفني والخلق والالتزام المهني والغاية الاجتماعية في كل حقل بما يلائمه ويتطلبه الإسلام في المجتمع المسلم.

الأصول: المنهج التاريخي للفكر الإسلامي:

من الضروري عند الحديث عن أسس الاصلاح التعرض لمنهج الأصول في الدراسات الإسلامية ومعرفة موقعه المحدد من عملية الإصلاح.

فقد لا تتضح الصورة للدارس بين كل ما سبق أن ذكرناه عن المعرفة وإعادة بناء كيانها ومنهجها وبين الأصول بمفهومها التاريخي والاصلاحات التي لابد أن تشملها.

فالأصول المقصد منها بشكل عام هو المصادر والمنهج للدراسات الإسلامية.

ومن الواضح مما سبق أن ذكرناه أن منطلق الاصلاح لا يبدأ من قضية الأصول بل يسبق ذلك إلى البدء بمصادر المعرفة الأساسية وهي الوحي والعقل وتوضيح العلاقة العضوية بينهما كمنطلق للمعرفة الإسلامية.

كما سبق أن بينا شمولية المعرفة والفكر والاجتهاد الاسلامي إلى كافة مناحي الحياة

ورفض محدودية المعرفة والفكر وازدواجيته في المجتمع الإسلامي في معرفة قانونية لغوية تاريخية ومعرفة علمانية اجتماعية فنية.

ولكي نتعرف على التوجهات اللازمة لإصلاح منهج الفكر الإسلامي لابد من التعرض لعلم الأصول وتحليل مكوناته ومفاهيمه الرئيسية ومعرفة مجالات الإصلاح في ميدانه.

والأصول هي كلمة شاملة تجمع العديد من القضايا المتباعدة التي سمحت الظروف التاريخية بجمعها في وعاء واحد، أصبحت في تصوري اليوم مصدراً للتعقيد الفكري والمنهجي.

فالأصول تضم مادة الوحي والرسالة الإلهية والتطبيقات والتوجيهات النبوية القيادية، وهما القرآن والسنة.

كما تضم الإجماع وهو مادة تشريعية فكرية تمثل الإجماعات التي تنتهي إليها الأمة وهو منهج وأسلوب في الوصول إلى المادة التشريعية والفكرية.

كما تضم مناهج وأساليب في الدراسة والبحث للوصول إلى المادة والفكر الإسلامي كالقياس.

كما تضم مقاييس وضوابط للمنهج كالضرورة والمصلحة والاستصحاب والاستحسان.

ولابد من دراسة متأنية موضوعية لهذا الإطار وتتبع نموه والمؤثرات المختلفة في تكوينه حتى يمكن تطويره إلى الوضع الذي يخدم المعرفة والثقافة والتشريع الإسلامي بشكل فعال.

ورغم ضآلة بل انعدام الدراسات المتخصصة في المنهج الذي صدر عنه فكر الصدر الأول إلا أن من السهل لمس الفارق في الحيوية والمبادرة والشجاعة والنفاذ في فكر ذلك الجيل.

ومن السهل ملاحظة لمسة الركود والجمود والشكلية المدرسية التي أخذت تزحف على المنهج الإسلامي ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في مفهوم الإجماع عند الأصوليين.

ومن المهم إدراك أن الأصول بمفهومها الحاضر قد تمت بلورتها في فترة مبكرة وانها بذلك قد استجابت للحاجة القائمة في ذلك العصر.

أما اليوم فيجب إعادة التبويب وملاحظة التطورات والتغيرات في الواقع الإسلامي لمعرفة التعديلات التي لابد من إدخالها على منهج دراسة الوحي وخوض غمار المعرفة.

ومن أهم ما نلاحظه انه نتيجة للتغيرات والتطورات الهائلة من صور الحياة الإنسانية وإمكاناتها في السياسة والاقتصاد والاجتماع والإعلام والتعليم والتربية والمواصلات والانتاج وسوى ذلك لابد من ملاحظة عنصري الزمان والمكان وتأثيرهما على فهم كل نص على حده ومجموع النصوص ذات العلاقة وفي إطار غايات الرسالة والوحي.

فعلى سبيل المثال اذا حفلت الأحاديث النبوية والكتب الفقهية بتفاصيل دقيقة لكيفية جمع الزكاة من النبات والحيوان حيث كانت مصدر الثروة في الجزيرة العربية على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم التي يؤخذ منها حقوق الضعفاء والمحرومين وحاجات المحتاجين ونجد فيها الاعفاء والتجاوز للصناعة والتعدين والعقار لما كانت عليه حالة الثروة والانتاج

على عهد الرسول عليه السلام.

فإننا نجد اليوم ثروة الجزيرة في التعدين (البترول) بشكل غير معهود في التاريخ ومصادر ثروة الأثرياء من العقار ومستقبل الأمة يكمن في الصناعة.

وكل هذه التطورات لابد أن تلقى عناية وتركيزا واهتماماً جديداً بما يحقق ذات الغايات السامية رعاية للمحرومين وأصحاب الحاجة في كل زمان ومكان.

ان تأثير الزمان والمكان لابد أن ينعكس على درسات المنهج خاصة في فهم جملة السنة النبوية المتعلقة بتوجيهات وتدبيرات الرسول عليه السلام لمجتمع المسلمين ودولتهم على عهده.

ولابد ان تتطور دراسات السنة النبوية بوجه خاص على هذا الأساس الى دراسات شاملة متكاملة لنصوص السنة في كل موضوع وفي علاقات المواضيع المختلفة بعضها ببعض في ضوء الغايات التي هدفت الى تحقيقها في مجتمع المدينة والجزيرة على عهد الرسول عليه السلام، ولعل مقدمة الدراسة لنظرية الاسلام الاقتصادية التي نشرت ضمن مطبوعات اتحاد الطلبة المسلمين بالولايات المتحدة وكندا باللغة الانجليزية

«Contemporary Aspects of Economic and Social Thinking in Islam»

وهو وقائع المؤتمر الثالث لمنطقة الساحل الشرقي عام ١٩٦٨م تمثل نموذجا للدارسة المتكاملة لمجموعة من الاحاديث في الموضوع الواحد وهو هنا موضوع الربا وكيف تتضح الحكمة والغاية والسياسات النبوية التي قصدت اليها ولا يبقى نص من النصوص قلقا أو مهملا لقصور الدراسة.

كما ان تأثير الزمان والمكان وضرورة شمولية الدراسة للنصوص ذات العلاقة والموضوع في اطارها الزماني والمكاني سيجعل اهمية خاصة لاسلوب القياس الشامل للقضايا والصور المتكاملة باعتبار الغاية التي هي فوق اعتبارات الزمان والمكان وذلك في فهم ودراسة السنة النبوية والاستفادة منها.

وسيضع حدا للمعارك المستديمة للاستدلال الجزئي بالنصوص الجزئية والمتفرقة في غيبة الصورة الكاملة والمؤثرات المختلفة للواقع الحي المعاصر للنصوص والذي يمزق الأمة ويعيد طرح القضايا الثانوية والجزئية عودا على بدء لعجز المنهج ان يقول كلمته في مواجهة هذا المأخذ القاصر والضار في الدراسة والتوجيه.

ان القضية الجزئية مهما كان توثيقها ليست بالضرورة هي القضية الصحيحة وقد تكون النقيض لصحة القضية الكلية اذا لم تلاحظ الكليات. ومن مؤثرات الزمان والمكان على تلك القضية مفهومها والغاية المطلوبة منها.

ان الامل عندي كبير في اعادة النظر في منهج المعرفة والدراسة الاسلامية بحيث يأخذ العقل موضعه السليم الى جانب الوحي وفي خدمته وتوجيه منه وبتكامل الاستنباط والاستقراء في خدمة المعرفة الاسلامية وبحيث يأخذ القياس الكلي والنظر الشامل وعنصر الزمان والمكان مكانه في منهج الدراسة الاسلامية حينئذ يعاد بناء منهج التربية والتعليم بحيث تتوحد القيادة وتتوحد المعرفة.

اسلامية العلوم الاجتماعية:

واحدى الخطوات نحو الاصلاح الاجتماعي

واحدى الثمار لاصلاح بناء المعرفة والمنهج الاسلامي في المعرفة هو اصلاح العلوم والدراسات الاجتماعية والانسانية.

والى جانب كل ماسبق ذكره من الجهود المطلوبة لاصلاح بناء المعرفة والثقافة الاسلامية. فان هناك جهودا اضافية محددة لتحقيق تلك الغاية وهي جهود أسلمة العلوم الاجتماعية.

وحين ناديت بإقامة جمعية علماء الاجتماع المسلمين في اطار نشاطات اتحاد الطلبة المسلمين في الولايات المتحدة وكندا كان ذلك امتدادا لاهتمامي بأمر تجديد المعرفة والثقافة الاسلامية في جهود الاتحاد ونشاطاته ومطبوعاته الفكرية والثقافية.

وكانت من أهم الغايات عندي لاقامة تلك الجمعية هي تجنيد الاسلاميين الملتزمين من علماء الاجتماع للعمل على اسلامية تخصصاتهم في العلوم الاجتماعية حيث يتوفر لهم الالتزام والخبرة والدراسة الفنية بالمنجزات العلمية والمنهجية العقلية، والمطلوب هو تجنيد جهودهم وتنسيق معلوماتهم والتزامهم الاسلامي وتوفرهم للعمل والدراسة في حقول تخصصاتهم للبحث والتنقيب والنقد والتحليل فيما لديهم من مناهج ومعارف في ضوء القيم والغايات والقواعد الاسلامية.

وحين توليت أمر بناء الامانة العامة للندوة العالمية للشباب الاسلامي بقي الجانب الثقافي وترقية نطاق ومناهج المعرفة والتربية الاسلامية غاية لي.

واليوم حين ناديت باقامة المعهد العالمي للفكر الاسلامي وشاركت فيه مع رفاق افاضل يشاركونني عمق الايمان بهذه القضية واهميتها وأولويتها في هذه المرحلة من مراحل الأمة نحو العطاء والبناء.

فان المأمول ان تثمر هذه الجهود مع مايمكن ان توفره من اهتمام وتعاون ومشاركة من الرجالات والمؤسسات الاسلامية كافة لتحقيق غاية اثراء وانماء دوحة المعرفة الاسلامية وصقل الشخصية الاسلامية واسلامية العلوم الاجتماعية.

غايات المعهد العالمي للفكر الاسلامي ومنهاجه في العمل :

غايات المعهد هي العمل في المجال الفكري والثقافي الاسلامي والمساهمة في انماء المعرفة الاسلامية واعادة بناء كيانها ومناهجها واعطائها الاولوية التي تستحقها في هذه المرحلة كشرط ضروري مسبق لانجاح الجهود الاسلامية في اعادة البناء ومتابعة المسيرة. والغاية تقديم تصورات متكاملة للمعرفة ومصادرها الاسلامية.

والغاية تأصيل المنهج السليم في فهم المبادىء والقيم الاسلامية حتى تستقيم التصورات والعلاقات ومناهج التربية وتصقل الشخصية وتصبح النظم تثمر الجهود الاسلامية فكثيرا ما تؤدي جزئية النظرة الى تشوه التصورات والقيم والشخصية الاسلامية وتأتي ثمار الاخلاص والالتزام بعكس ما هو مرغوب أو مطلوب للقيادة والإصلاح الاجتماعي والاسلامي.

والغاية تجنيد جهود الباحثين والعلماء الملتزمين والمخلصين وتنسيقها لاعادة بناء كيان المعرفة الاسلامية واسلمة العلوم الاجتماعية على وجه الخصوص وتوفير المادة العلمية والكتب

المدرسية الجامعية في هذه المجالات.

والغاية اصدار عدد من الدوريات المعنية للباحثين الاسلاميين مثل دوريات التعريف والنقد الموضوعي للكتاب الاسلامي وتلخيص قضاياه الاساسية للقراء.

والغاية اصدار الدوريات والموسوعات المختصرة لتقديم الجديد في باب المعرفة والمنهج الاسلامي.

والغاية التدريب والندوات واللقاءات العلمية بين العلماء والمفكرين والكوادر القيادية الاسلامية في سبيل مجتمع مسلم أفضل.

الغاية هي أن تصبح المعرفة والاجتهاد والقدرة الاسلامية منهجا ومدرسة وليست استثناءات عملاقة تباعد بين أفرادها الأجيال والقرون..

والنشرة التعريفية بالمعهد متوفرة باللغتين العربية والانجليزية وفيها تعريف بالمعهد وغاياته ومهماته بمزيد من التفصيل في الموضوع لمن أراد المزيد. *

اننا لا نريد للاسلام أن يقبع منطويا في الزوايا والأروقة ولا نريد للاسلام وهدى الاسلام أن ينحسر كلما امتد من الصحراء الى ميدان الحواضر وتحدياتها.

ولا نريد للاسلام أن يظل معزولا خلف حجب الزمان والمكان.

ان هذه الغايات أكبر من المعهد ومن أية مؤسسة لوحدها مهما كانت... الا بالاخلاص والتعاون بين العاملين المخلصين الاسلاميين ومؤسساتهم حيثما كانوا في ارجاء الأرض.

* عنوان المعهد:

323 Bent Rd., Wyncote, Pennsylvania
19095 U S A

فبالاخلاص والتعاون بين المخلصين العاملين المستنيرين وبين مؤسسات الريادة العلمية الاسلامية كل في موقعه، وكل في اختصاصه، وكل حسب امكانيته يصبح كل ذلك ممكنا ويصبح كل ذلك سهلا باذن الله.

وان هذه الندوة ما هي الا احدى النماذج التجريبية التي نأمل، أن تنمو وجوه التعاون على غرارها، بين مؤسسات التعليم والثقافة الاسلامية، وننتظر من ورائها الخير كل الخير ان شاء الله.

اسلامية العلوم السياسية:

واذا أخذنا ميدان العلوم السياسية كنموذج للقضايا والمصاعب الذي يواجهها الفكر الاسلامي مما سبق أن أشرنا اليها والتي تواجه الدارس المعلم في ميدان المعرفة والثقافة في هذا العصر نجدها واضحة وملموسة.

فهذا العلم علم اجتماعي لم يوله المسلمون عظيم اهتمام كأثر مباشر لانفصام القيادة الفكرية عن القيادة السياسية للامة تاريخيا لان انعدام الخبرة بميدان السياسة والحكم من ناحية وسيطرة الفكر النظري القانوني الشكلي كان له أسوأ الآثار السلبية في ميدان الدراسة السياسية الاسلامية وقدرة الفكر الاسلامي على تقديم التصورات والحلول والبدائل التي تواكب الحركة والتغيير في بناء وامكانات وتحديات المجتمعات الاسلامية عبر حركة الزمان والمكان والتاريخ.

ولعل من المفيد تصوير آثار هذا القصور في مجال العلوم السياسية بأن نضرب مثلين لفقيهين من الفقهاء الاجلاء اصحاب القدرة والباع في اختصاصهم الفقهي ولكن آثار المنهج حين يتعرضون لقايا الفكر السياسي لا تخفي على نظر

المختص.

والمثل الأول هو للفقيه القاضي أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي في كتابه الجليل في الفقه الاسلامي المقارن «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» في باب الجهاد حين نعرض لخلاف الفقهاء حول جواز قطع الشجر في الحرب وكان السبب لهذا الخلاف هو نشوء الظن ان ابا بكر رضي الله عنه حين منع قطع الشجر قد خالف فعله فعل الرسول عليه الصلاة والسلام الذي ثبت أنه حرق نخل بني النضير، وكان وجه التوفيق حيث أنه «لا يجوز على أبي بكر أن يخالف الرسول مع علمه بفعله انما كان على أحد وجهين أولهما الظن بأن فعل ابا بكر هذا انما كان لمكان علمه بنسخ ذلك الفعل منه صلى الله عليه وسلم والثاني ان ذلك الفعل من الرسول عليه الصلاة والسلام انما كان خاصا ببني النضير لغزوهم».

ويعقب ابن رشد على ذلك بقوله فيما يراه الفقهاء في الأمر «ومن اعتمد فعله عليه الصلاة والسلام ولم ير قول أحد ولا فعله حجة عليه قال بتحريق الشجر».

ومن هذا المثال الذي يتعلق بسياسات ومعارك حربية تمت في أوقات ومواضع مختلفة بكل ما تمثله المعارك العسكرية والسياسية من ديناميكية وحركية تستوجب على القيادة التيقظ والمبادرة على مقتضى الحال. وهذا لا يعني عدم الالتزام الخلقي والإنساني بمفهوم الاسلام وعدم التصرف بروح الشريعة الا أننا نجد الفكر النظري القانوني الشكلي غير المختص يقيم قضايا ويعقد مقارنات وهمية ويلجأ الى الفرضيات والظنون للوصول الى حل التعارضات الوهمية التي أوجدها.

ان فكرة البحث عن النصوص والكلمات عند النظر في طبيعة المواقف والسياسات التي تأخذ بها القيادات أمام المشاكل والتحديات والمعارك السياسية والعسكرية التي يواجهونها هو في حد ذاته تفكير نظري لا تستطيع القيادات القولبة في اطاراته.

ان التفكير الموضوعي العملي يوجب الانطلاق في كل حالة وقضية من معطياتها المتكاملة وظروفها الزمانية والمكانية الخاصة لمعرفة التصرف والسياسة الاسلامية المسئولة السليمة التي يقتضيها الموقف.

ولو انطلقنا من هذا المنطلق العملي الكلي الشامل لرأينا أنه لا مجال للمقارنة والموازنة بين موقعة بني النضير على بداية قيام دولة المدينة أو ما أسميه العهد المدني الأول والمسلمون قلة يحيط بها الاعداء وبين معارك جيوش الفتح على عهد ابي بكر رضي الله عنه في بلاد العراق والشام.

فمعركة بني النضير تمت والمدينة محدودة القوة يحيط بها الاعداء في كل الجزيرة العربية وبنو النضير قبيلة يهودية متماسكة مزارعة في منطقة المدينة التي تتميز بالآبار الكثيرة والمياه السطحية وتوفر للقبيلة من زراعتها التمور التي تتميز بمدنها على البقاء وصلاحها للاكل لمدد طويلة. ومعنى كل ذلك عسكريا حصار طويل مرهق ومجمد لقوى جيش الرسول عليه الصلاة والسلام.

ولذلك فإن الأمر بقطع النخيل الذي يأخذ نموه واثماره عددا من السنين فيه القضاء على موارد رزق وعيش قبيلة بني النضير وبذلك كانت خطة سديدة محكمة انهت المعركة

لصالحهم دون خسائر للمسلمين وطلب بنو النضير الخروج من المدينة بانفسهم والمنقول من متاعهم.

أما جيوش ابي بكر فإنها خرجت تقارع جيوش الامبراطوريات المعاصرة في فارس والروم التي تهدد سلامة الدولة الاسلامية وتقبع في العراق والشام على اطراف الجزيرة العربية تهدد المسلمين وتتحكم في رقاب ابناء العراق والشام وتستنزف خيرات بلادهم وثمارهم.

ولذلك كانت خطة ابي بكر انطلاقا من روح الاسلام في مقاومة التعسف والاستبداد وتوفير حرية العقيدة للبشر، خطة سديدة جعلت من جيوش الفتح جيوش تحرير وحماية يتعاطف ويتعاون معها ابناء الأرض المفتوحة وكانت لهم بمثابة جيوش انقاذ وتحرير، اما لو ان تلك الجيوش الفاتحة قد دمرت موارد عيش ابناء تلك البلاد فلا شك انهم كانوا سيقفون الى جانب جلاديهم من الفرس والرومان لأنهم سيكونون ارحم بهم على أي حال من جيوش الغزو والتدمير.

وهكذا فإن المشكلة الاساسية هنا هي مشكلة في منهج النظر والدراسة اكثر منها في أي أمر آخر.

والمثال الثاني هو ما أورده العالم الجليل الفقيه المعاصر الذي يلقى كتابه قبولا في الدائرة الاسلامية وتعتبر من افضل المعروض في ميدانه وهو الشيخ سيد سابق في كتابه فقه السنة في باب الجهاد حين يتحدث في فصل من فصول الكتاب عن «التبييت» وهو مهاجمة العدو ليلا.

ويتطرق الاستاذ الفاضل للموضوع من وجوهه المختلفة والاسباب التي تستدعي الهجوم والتي يخشى منها كقتل اسرى المسلمين أو من لا يقصد قتله بسبب الظلام ويستشهد باقوال السلف من العلماء توضيحا وتوثيقا ودعما لما يصل اليه من الرأي والذي قال به في النهاية وهو جواز التبييت.

والقضية التي يواجهها الدارس المختص والقارىء من القيادات السياسية او العسكرية في موضوع الجهاد والسياسة والحرب في الاسلام هي ليست في سلامة ما أورده العالم الفاضل في حد ذاته وتوثيقه ولكن في اطار الدراسة الشاملة وعلاقة الموضوع ومنهج تناوله ودراسته فيما يختص بعمل هؤلاء وما يواجهونه من قضايا وتحديات.

فالتبييت لاشك قضية هامة وكبرى في حروب العصور الماضية التي يحارب فيها السيف والرمح وعلى ظهور الخيل وتظل ضحاياها في حدود العشرات او المئات.

أما في الحروب الحديثة وامكاناتها الهائلة وطبيعة أسلحتها الواسعة التدمير التي لا تعرف استخداماتها ليلا ولا نهارا ولا رجلا ولا امرأة والتي تعد ضحاياها بالالوف ومئات الالوف والتي يتقرر مصيرها في الساعات والدقائق والتي تستهدف المواقع لأهميتها الاستراتيجية وليس لنوعية النازلين أو العاملين أو المحيطين بها فلا معنى ولا علاقة لهذا النوع من المعارك والحروب. والمشكلة هنا ايضا مشكلة منهج ومنطلق في الدراسة والبحث والعرض والفكر والنظر. ولعله بعد هذا لا يصبح قياس القاضي الماوردي في كتابه «الاحكام السلطانية» عقد الخلافة على عقد النكاح في انعقاده باثنين أمرا مستغربا.

قصور الدراسات السياسية الاسلامية :

واذا ادركنا طبيعة المشاكل التي يعاني منها الفكر الاسلامي في المنهج أصبح من السهل علينا معرفة السبب خلف قصور الدراسات الاسلامية السياسية ومايبدو عليها من التعارض والبساطة والمحدودية رغم جلال وسمو المبادىء التي تقوم وترتكز عليها هذه الدراسات في الخلافة والشورى والعدل والمسؤولية.

ولعل من المفيد ان نتناول هنا بعض القضايا الهامة التي تطرح نفسها في مجال الدراسة السياسية الاسلامية ويقصر المنهج في تناولها وتوجد بذلك ازمة فكر سياسي لدى الأمة تحول بينها وبين التنظيم السليم والمشاركة العامة من الأمة في تبني قضاياها الهامة وبذل الجهد المطلوب لانجاحها.

ووجوه القصور التي تعاني منها الدراسات الاسلامية السياسية مرجعها الى نوعين من القصور:

الأول : هو قصور ينعكس على فهم النماذج والنصوص الاسلامية الاولى التي تعتبر مصدرا للغاية الاسلامية وموجها للفكر والاجتهاد الاسلامي.

الثاني : هو قصور ينعكس في فهم مبسط غير مختص في الفكر السياسي الغربي والاجنبي تدفعه الرغبة في مقاومة هذا الغزو الاجنبي والانبهار به لدى جمهور المثقفين وينتهي في كثير من الاحيان الى تبني مصطلحات ونظم لا تعكس حقيقة الغاية والمفهوم الاسلامي وتترك ساحة الفكر الاسلامي اكثر اضطرابا وبلبلة وتزيد من صعوبات الخلاص ووضوح الرؤية.

الفرد المطلق والمستبد العادل :

ففي المجال الأول: نرى مفهوم كثير من الدارسين والكتاب في حقل الدراسة السياسية الاسلامية للخلافة الراشدة على انها نظام حكم فرد مطلق حتى جاء من القيادات الفكرية الاسلامية من يتحدث عن المستبد العادل وتركزت الدراسات الاسلامية على شكليات المشروط فيمن يتولى الخلافة وولاية العهد والبيعة وواجبات السلطان في اتباع الشريعة وحتى طاعته على الرعية.

أما جوهر العملية التنظيمية والسياسية والعوامل والقوى المؤثرة في بنائها واستقرارها واجراءاتها في اختيار كوادر القيادة السياسية والاجتماعية وتحديد ادوارها ونقل السلطة من قيادة الى اخرى ومن جيل الى آخر واسلوب اتخاذ القيادة لقراراتها واسلوب وحدود ممارسة القيادة لسلطاتها والرقابة عليها.

كل ذلك لا نجد له صدى ولا عناية في هذه الكتابات كما سبق ان قلنا لانعدام الخبرة والاختصاص وبالتالي النظر السطحي المبسط للانظمة والتاريخ.

ولأهمية الخلافة الراشدة في الفكر الاسلامي ولتباعد الزمن مع عهدها وتغير الظروف تغيرا كبيرا كانت دراستها وحسن فهمها وفهم مدلولات مكوناتها امرا غير يسير على غير المختص المجرب.

ومن المعروف في دراسة الانظمة السياسية انه لا يمكن الاكتفاء بدراسة المؤسسات والوثائق الرسمية لنظام الحكم ولذلك لابد من دراسة تشمل الانظمة والاجهزة والعوامل المؤثرة

في نظام الحكم الرسمية وغير الرسمية حتى يمكن فهم النظام واسلوب عمله.

والخلافة الراشدة سيجد الدارس لها الحد الأدنى من المؤسسات والانظمة الرسمية والمكتوبة.

وليس ذلك عن نقص فيها ولكن طبيعة البيئة العربية البدائية البسيطة التي نشأت فيها والتي لم تقم بها حكومات أو امبراطوريات أو نظم معقدة ولكن كانت قبائل مبعثرة متناثرة لا يجمعها نظام ولا دولة قبل الاسلام ولأن حكومة الخلافة الراشدة كانت تواجه تحديات هائلة في عالمها المعاصر مع ضآلة الإمكانات البشرية.

ولأن الاصحاب بقيادة الرسول عليه السلام هم الذين انشأوا دولة المدينة وهم الذين مارسوا العمل حول الرسول عليه السلام طيلة ثلاثة وعشرين عاما.

لذلك لا يجد الدارس تنظيما او اجراءات لاختيار القيادة وتحديدها فالاصحاب هم القيادة كأمر واقع بحكم انشائهم للدولة والنظام الاجتماعي.

كذلك لن يجد الدارس تنظيما ولا اجراءات لتحديد ادوار القادة لأن قدراتهم ومواقعهم محددة على عهد الرسول عليه السلام ويعرف الاصحاب قدرات بعضهم البعض ولذلك فاختيارات الخليفة على أي الاحوال لم تكن اعتباطية ولا عشوائية.

أما الرقابة فكانت تتم تلقائيا من خلال الباب المفتوح في المسجد بين كوادر القيادة وبينهم وبين الرعية ولطبيعة التربية المتينة للاصحاب.

أما تنظيم واجراءات نقل السلطة من جيل القيادة جيل الاصحاب الى الجيل الذي يليه من ابناء الأمة وعلى أساس من الغاية الإسلامية في الالتزام والكفاءة فللأسف فإن انهيار الخلافة الراشدة وهي ماتزال في دائرة الجيل الأول لم تسمح بقيام تلك الاجراءات وبلورتها.

ولهذا فإن دراسة الخلافة الراشدة ومعرفة طبيعتها واساليب عملها لابد فيه من النظر المختص المثمن قبل القفز من الوهلة الاولى الى القول بالفرد المطلق والمستبد العادل رغم ان القرآن ينفي في اول ما أنزل من الوحي «**إن الانسان ليطغى أن رآه استغنى**» ٩٦:٥١ وقبل القول بإجراءات وتصورات اخرى في التنظيم والشورى والسلطات والرقابة وسواها من شؤون الحكم وممارسته في مجتمع أو آخر قياسا واستلهاما واقتداء بنظام الخلافة الراشدة.

الشورى والردة :

ومن قضايا المجال الاول قصر مفهوم الشورى الاسلامية في علاقات الحكم على مجرد سماع الخليفة او السلطان للاراء وان قرار حرب الردة الذي اتخذه الخليفة الاول ابوبكر رضي الله عنه كان مجرد انقاذ لمفهوم حكم النص في قتال المرتد.

وتتلخص النظرة بهذا الأسلوب في ان أبا بكر قد اتخذ القرار وأصر عليه رغم اعتراض عمرين الخطاب ومن ايده في ذلك من الصحابة.

والعجيب ان القائلين بهذه الآراء لا يرون من الأمر إلا نصوصا أو نتفا من نصوص

جاءت ضمن جدال وحوار بين الاطراف.

ولا يرون القضية في صورتها الكبرى، وكيف ان قضية اخضاع القبائل العربية الوثنية الهمجية البدائية قد كان موضوع وحي وقرارات نبوية توجب اخضاعهم للسلطة والنظام الاجتماعي الاسلامي واظهار شعائر وأداء واجبات الاسلام بغض النظر عن ايمانهم (قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم) ١٤ : ٩٦ فلا يقبل منهم الا خضوع للاسلام وسلطة الدولة الاسلامية والا فالحرب والقتال والاذعان عنوة للسلطة الاسلامية.

وعجيب الا يروا قدر أبي بكر وهو صاحب العقل الراجح والجنان الثابت والرأي المتزن السديد والقلب الرحيم الذي ماكان ليتخذ قرارا خطيرا كهذا في غمرة احداث لا جديد فيها حيث ان الردة والعصيان قد ظهر قبل وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام لظهور مسيلمة وسجاح والاسود العنسي و دون فكر ولا روية.

وعجيب الا يدركوا الوقت والجهد والأدوار التي تمر بها القرارات السياسية عموما والهامة على وجه الخصوص قبل ان يتم تبنيها واقرارها.

ونستطيع ان نرى في قضية الردة قضية سياسية هامة في نبأ المجتمع والسلطة وتنظيم الجزيرة العربية وليس مجرد صراع لغوي قانوني حول الكلمات والعبارات والنصوص كما نستطيع ان نرى فيها صورة حية لاتخاذ القرارت السياسية ومعاناتها وشروط حمل المسؤولية القيادية السياسية ولذلك يهد دعمر الخليفة ابابكر بترك المسؤولية والرئاسة اذا لم يتخل في النهاية عن آرائه التي لم تتقبلها الجماعة كما نرى الخليفة ابابكر يبسط وجهة نظره ويوضحها ويدافع عنها وفي النهاية تقتنع الجماعة برأي الخليفة وترى رؤيته وتقر قراره ويأتي التصويت بالثقة من عمر ذاته قبل سواه بعد ان سمع لابي بكر وهو اعرف الناس بقدراته وحكمته ويرجع الى نفسه ليقول والله ما ان رأيت اصرار ابي بكر حتى شرح الله صدري وتابعت القيادة وتوجه الجيش الى أداء المهام الموكولة اليه طواعية وقناعة ضميرية لم يكن لابي بكر سلطان عليهم سواها خاصة بعد ان سمعنا عمر وهو يقرر وجوب تنحي الخليفة اذا لم يذعن للجماعة وقد علمنا التاريخ من قولة الاعرابي لابي بكر «والله لو رأينا فيك اعوجاجا قومناه بسيوفنا».

فكيف يمكن للدارس ان لا يرى معنى الشورى ومداها في الممارسة الاسلامية على عهد الخلافة الراشدة وكيف له ان يرى في ذلك مجالا للاستبداد او اطلاق السلطة.

لابد ان تهتز رؤية الدارسين غير المختصين حين يفكرون في شؤون الحكم لا يفرقون بين الشؤون التنفيذية والادارية التي تحتم تحديد المسؤولية وبين القرارات الكبرى وشؤون الرأي والسياسات العامة التي تكون مجال الشورى ويكون للشورى فيها فائدة تمحيص الرأي واكتماله وسداده بإضافة الآراء التي بعضها كما هي اجراءات تعليمية للأمة وقياداتها بشأن هذه السياسات والقرارات كما انها تعنى الانتماء الى هذه القرارات وبالتالي الحرص على انجاحها وتقديم التضحيات اللازمة لها

عن رضا وقناعة.

الفلسفات والمصطلحات الاجنبية :

ومن قضايا المجال الثاني التي يعاني الدارسون والكتاب الاسلاميون منها خوضهم في قضايا الانظمة والمصطلحات السياسية الاجنبية بدراية محدودة وبمعيار قانوني شكلي ولعل ذلك بتأثير مزدوج من منهج دراستهم اصلا من ناحية ولعدم تمكنهم من الالمام الشامل بخلفيات وأسس تلك الانظمة.

وفي غمرة الحاجة الى الملاحقة والاستجابة للضغوط الحضارية تأتي الدراسات والفوائد قاصرة عن المطلوب بل مصدرا اضافيا لضباب الرؤية واضطراب الفكر وصعوبة التمييز.

الديمقراطية والسيادة :

هذان المصطلحان هما من المصطلحات ذات الاصول الاجنبية والتي تناولتها اهتمامات الكتاب الاسلاميين وتبناها بعضهم كمفاهيم توافق طبيعة الاسلام و يتوجب تبنيها في الفكر والنظم الاسلامية.

ولاشك ان هناك أسبابا من التشابهات الظاهرة بين هذه المصطلحات والغايات والمفاهيم الاسلامية الا ان المؤسف ان لهذه المصطلحات والمفاهيم جذورا وجوانب خاصة لم يتنبه لها هؤلاء الكتاب ولم يعيروها الاهتمام الكافي مما أورث الفكر الاسلامي مزيدا من القضايا الفكرية الزئبقية المتلونة التي يجر الجانب الظاهر منها جوانب وقضايا غير مرغوبة ولا مطلوبة ولا مفهومة ولكنها تؤدي الى اضطراب الفكر وعتمة النظر.

فالديمقراطية مبدأ ومفهوم وإجراءات لها جذور قديمة في التاريخ والفكر والفلسفة الغربية لا تقف عند كونها ــ من الناحية العامة ــ قضية اجرائية في اختيار القيادات السياسية في الغرب ولكنها في الواقع الترجمة العملية السياسية للفلسفة المادية الفردية التي تؤله الفرد وتجعله غاية وهواه قانونا للوجود وكل شيء وسيلة لهذا الوجود.

ولذلك كانت الديمقراطية في النهاية ائتلافا وتجمع أفراد ينالون قوة الأغلبية ليحكموا فكرتهم ومصالحهم الخاصة بالحد الأدنى المناسب من التنازلات في مواجهة الأقليات.

ولاشك أن لهذه الأسس والخلفيات الفلسفية والتاريخية والنفسية آثارها على بناء الانظمة والاجراءات والممارسات الغربية.

ولمثل هذه الأسباب يأتي التخبط في الفهم وفي التطبيق عند المسلمين من محاكاتهم لنظم ومصطلحات وتجارب غيرهم دون أن يدركوا تلك الأسباب ولا تلك المؤثرات.

ان الشورى ليست الديمقراطية رغم انها تهدف الى اختيار وانتشار القيادات والوصول الى القرارات التي يقبل بها و يساندها جمهور الأمة.

ولكن الفرق ان الشورى كما يدل اسمها تصدر عن فهم فلسفي مغاير ينبني على ايمان المسلم بان الحق والعدل حقيقة موضوعية يسعى الى بلوغها بغض النظر عن هواه وميله الخاص وإن عملية الشورى هي اجراءات يجلسون فيها الى بعضهم بغرض تبين وجه الحق واتباعه دون حتمية شرط ولا فرض مسبق من مصلحة بعينها ولا عدد من الأصوات بعينه، وليس من

بأس من التصويت والاغلبية والاقلية اذا كان الامر مجال رأي وتفضيل لايهضم حقا، او اذا غمت الرؤية ولا مناص من مقياس لاتخاذ القرار المطلوب.

ان مفاهيم الخلفية الفلسفية اذا تركز الوعي عليها فلاشك انها سوف تترك اثارها على طبيعة التنظيم الاسلامي السياسي واجراءاته في اسلوب الوصول الى القرارات وتنفيذها على غير مايجري في المجتمعات والانظمة الاجنبية.

وكذلك مصطلح السيادة فرغم ان بعض الكتاب قد تبناه على أساس ان البيعة انما تعطى السيادة للأمة كما هي في الانظمة الغربية الديمقراطية فإن البعض قد رفضها على اعتبار ان الوحي هو شريعة المسلمين ولا مجال للتشريع من قبل احد من المسلمين فذلك مرده الى الله.

والقضية التي يثيرها مثل هذا المصطلح في الفكر الاسلامي بالرفض أو القبول قضية زائفة لا تزيد الرؤية الاسلامية الا تعتيما واهتزازا.

فالسيادة مصطلح غربي له جذوره التاريخية في الصراع على من يسند اليه القرار السياسي في المجتمع وقد استخدم هذا المصطلح ليضع سلطة القرار السياسي ومن ذلك القرار التشريعي في يد الملك ضد السادة الاقطاعيين كقوة موحدة في ابان نشأة الدول القومية، ثم استخدم بعد ذلك ليضع القرار السياسي والتشريعي في يد ممثلي الشعوب باسم الأمة ان اتسعت دائرة المشاركة السياسية ونمت قوة الطبقات الجديدة صاحبة القوة في المجتمعات التجارية الصناعية الجديدة.

وتبني قضية مصطلح السيادة او رفضه انما يعني ان الوعي بالطبيعة الدستورية للمجتمع الاسلامي غير واضح وان التفرقة بين مختلف مستويات القرارات في النظم الاسلامية غير واضحة.

فغير صحيح ان سلطة المجتمع المسلم في الشؤون التشريعية مطلقة كما أنه غير صحيح ان المجتمعات والسلطات الاسلامية التشريعية لا وجود لها.

من المهم ان نعلم أولا طبيعة المستويات التشريعية حتى يمكن ان نحدد الاختصاصات في المجتمعات المسلمة.

فالقيم والمبادىء والتشريعات الدستورية الأساسية كما جاءت في الوحي ليست موضع جدل ولا اختصاص لأحد فيما وراء ما نزل منها.

أما التشريع على المستويات الدنيا وفيما لم يرد فيه وحي ولا نص ولا توجيه فهو اختصاص الأمة بحسب الحال والا فيم كان الاجتهاد والرأي والترجيح؟ واذا لم يكن هذا من الناحية الفنية قرارا وتشريعا فماذا يكون؟

ان كثيرا من الحقوق والدماء تتقرر في مثل هذا الاختصاص وبسبب هذه الاجتهادات والترجيحات التشريعية.

ان الاطار الاسلامي على هذا المستوى ليس فيه صراع على تحديد مصدر القرار ولا مجال فيه للانتصار بفئة على فئة.

وان هذا الخلط وهذه المحاكاة لن تؤدي الا الى صعوبة تحديد الاختصاصات بمفهوم اسلامي وفق المنطلق والاطار الاسلامي.

ولذلك فإما انكار لكل القرار على الامة

وإما وضع مطلق القرار في يدها على غير ما يقضي بها بناؤها الاسلامي.

ان مصطلح السيادة لا مجال له في الاطار الاسلامي التنظيميّ السياسي فهو في مدلول الاختصاصات التشريعية الاساسية مستقر.

والمشكلة ليست في تحديد مصادر القرار هل هو الوحي المنزل أو الأمة.

ولكن القضية التي يفرضها الاطار الاسلامي هي الكيفية التي تنظم ممارسة الأمة لاختصاصاتها وسلطاتها بالشكل السليم الذي يمثل الغاية والروح الاسلامية.

الدين والدولة والخلافة:

ومن القضايا التي يقع فيها المسلمون في غمرة ضيعة المعرفة الاسلامية الناضجة في مجال العلوم السياسية قضية هل الاسلام دين ودولة؟ ومافي المطالبة باقامة نظام الخلافة في العصر الراهن في بلاد المسلمين من حرج.

وهاتان القضيتان تمثلان نجاح الفكر المعادي في ارباك فكر الكتاب المسلمين.

فطرح قضية الدين والدولة بغض النظر عن التفاصيل والنصوص التي يتبادلها الاطراف لاثبات وجهة نظر كل منهم من مؤيد ومعارض يجعل القضية تمثل نجاحا في ارباك الفكر الاسلامي وخلطه للقضايا الاساسية وصرف النظر عن القضايا الهامة لضياع المنهج السليم.

فالنظر الكلي الى الاسلام يرفض اصلا وجود قضية دين ودولة في الاسلام لا لنقص في النصوص التفصيلية والجزئية ولكن لأن مفهوم الاسلام اصلا وقضاياه الايديولوجية الكبرى في الذات الالهية والخير والشر والآخرة انما يقصد منها السلوك الانساني في الحياة والمجتمع ولا معنى ولا اسلام ولا ايمان اذا لم يكن للالتزام الاسلامي انعكاس على السلوك والتنظيم الاجتماعي للانسان.

ولكن خلط مفهوم الدين بالمعنى المسيحي من ناحية واحساس المسلمين المستمر في العصر الراهن بازمة الانظمة الاجتماعية الاسلامية ورغبتهم في مخرج سهل من الازمة جعلهم ينصتون و يشاركون في حوارات فكرية سياسية من هذا النوع.

وانتهى الأمر بالعدو ان بلغ غايته في صفوف كثير منهم بدعوى تمجيد الاسلام كتراث وقبوله كمسلمات غيبية تتجاهل توجهاته الاجتماعية ليملأ بعد ذلك فكره ولبه بمفاهيم الاستعلاء والعنصرية والقومية والتنظيمات العلمانية واليسارية المنافية للاسلام وغايات الاسلام ومبادئه وقيمه.

أما قضية الخلافة فهي قضية تمثل الخلط بين الاسلام كقيم وغايات ومثل ومبادىء وبين التطبيقات التاريخية المادية في حياة المجتمعات الاسلامية التاريخية.

ولما كان من الصعب ــ ان لم يكن من المستحيل ــ اعادة تطبيق النظم التاريخية بحذافيرها واذا عرفت الخلافة بأنها الصورة المادية للتنظيمات السياسية الاسلامية فان اعادة تطبيقها والامل في تبنيها اكثر صعوبة بغض النظر اذا كان قد تم تبني هذا النوع من التعاريف بشكل واع كما هو الشأن ببعض المستشرقين أو كان بشكل غير واع ولا مقصود اذا تم من بعض الكتاب والدارسين المسلمين..

ان الخلافة ليست الا مصطلحا الاسلاميا قصد منه إقامة النظام الاجتماعي السياسي عند المسلمين على أساس الاسلام وإقامة شريعة الاسلام خلافة لدور الرسول عليه السلام في قيادة المجتمع الاسلامي لتلك الغاية.

ولذلك فالخلافة فكرة وغاية لطبيعة النظم السياسية الاسلامية.

وأي نظام مهما كان تركيبه اذا التزم الحدود والغاية والقيم الاسلامية وقصد الى رعاية شئون الأمة الدينية والدنيوية على أساس الشريعة ووفقا لها فهو نظام خلافة.

ولا يمكن للمسلم ان يسلم بإقامة النظام السياسي في مجتمعه على غير ذلك الأساس ولا لتلك الغاية.

ان نظام الخلافة غاية إذا جردنا ذلك المصطلح من سوء الفهم الذي يجعلنا نقصد من ورائه صورا مادية تاريخية أو من سوء الغاية التي ترمي الى تنكرنا لشخصيتنا ونفض اليد من البحث في ذاتيتنا لبدء مسيرة قادرة أصيلة.

واقع الدراسات الجامعية السياسية الاسلامية:

ولكي تخطو محاولات اسلامية العلوم السياسية خطواتها بنجاح علينا أن نعرف واقع هذه الدراسات فهي في مجملها لا تعدو أن تكون مجموعة من الكتب عن الآراء والتصورات والاجتهادات والفردية والكتابات الوصفية التاريخية والقانونية الدستورية الشكلية لانظمة الحكم والادارة في الاسلام أو في السير وأحكام الحرب والسلام.

ومن الواضح ان مجالات الدراسة التحليلية في ميادين الفكر السياسي وتتبع الظاهرة السياسية في التاريخ الاسلامي وطبيعتها واهتماماتها وقضاياها ومصطلحاتها والاصيل منها والوافد عليها والثابت والمتغير فيها وكذلك مفهوم العلاقات الدولية في الاسلام والعوامل المؤثرة على مسيرته التاريخية وحصيلة تجربة علاقات الأمة التاريخية وكذلك دراسات نظم الحكم وحصيلة تجاربها والدروس المستفادة منها في سبيل تنظيم مجتمع افضل الى جانب دراسات التاريخ السياسي الموضوعية للأمة. كل هذه الدراسات غائبة في محيط الجامعة في البلاد الاسلامية.

وليس بالمستغرب ان يتخرج الطالب من معاهد الدراسة الجامعية السياسية في البلاد الاسلامية مؤهلا في العلوم السياسية وهو يجهل الوجه والغاية والا نجاز والواقع الاسلامي في كل هذه الحقول الا النزر اليسير ان تيسر له وفي الغالب في مجال نظم الحكم والادارة بمفهومها الوصفي القانوني التاريخي المحدود الذي لا يسمن ولا يغني من جوع.

والمطلوب هو العناية والالتفات الى وجوه النقص الهائلة في هذه الميادين وميادين العلوم الاجتماعية وتكوين المراكز والحلقات والوحدات الدراسية للبحث والدرس في هذه المجالات من قبل اصحاب الاختصاص.

وهذه الجهود لابد ان تكون مضنية في البداية حيث تمتد الى دراسة واعية شاملة تحليلية للتاريخ والتراث الاسلامي في كافة مصادرة من قرآن وسنة وكتب الفقه والتاريخ والادب حيث تعالج هذه القضايا بتبويب ومسميات ومصطلحات غير ما ألف الدارسون المعاصرون.

كما ان عليهم النظر الشامل فيما بين يديهم من قدر هائل من العلوم والمناهج الاجنبية مع كل ماتمثله من قدرة وانجاز فيه قدر عظيم من الفائدة الا انه يصدر عن منطلقات وغايات ومصالح وعلاقات ولا تنطبق على منطلقاتنا ولا غاياتنا ومصالحنا وعلاقاتنا ودوافعنا النفسية والمعنوية.

ولذلك لابد من البحث والتنقيب والنظر الثاقب المحلل قبل بلوغ مرحلة الهضم والعطاء.

ولقد مضى وضاع وقت طويل وعلى مؤسسات التعليم والمعرفة الجادة ان تضع هذا النوع من العمل والانجاز على رأس قائمة أولوياتها وان توفر له الموارد الضرورية وتفرغ له الكوادر العلمية المؤهلة الملتزمة القادرة حتى يتغير وجه المعرفة والمنهج الاسلامي في هذه العلوم بما يعيد الى المسلمين قدرتهم ويضع حدا لغيابهم الثقافي والحضاري القيادي في العالم.

خاتمة: لا يزال الخير في اتباع غاية الاسلام:

وفي نهاية هذا البحث أود أن أقدم مثالين للآمال الانسانية التي ترتجى من بعث الاسلام حيا قياديا في حياة البشرية منقذا لها من الآفات والمخاطر الرهيبة التي تتهددها بانفتاح آفاق العلم المادية المثمرة والمدمرة في آن واحد.

النظام السياسي ونظام الاسرة الاسلامي:

اذا تأملنا في واقع العالم الاسلامي وواقع العالم الغربي للفت نظرنا ظاهرتان متناقضتان للامن والاستقرار مع انعدام الامن والاستقرار في كل من العالمين.

ففي العالم الاسلامي نجد الحياة على المستوى الفردي آمنة مطمئنة بشكل عام لا يقلقها ولا يفزعها العنف والجريمة على عكس ما يحدث في البلاد الغربية حيث ان الحياة على مستوى العلاقة الفردية تتسم بالعنف والخوف وانعدام الامن.

اما على المستوى السياسي ففي الوقت الذي ينعم الغرب الديمقراطي بالأمن والاستقرار في النظام والحكم وممارسة السلطة والمعارضة وتوارثها، إلا أننا نجد العالم الاسلامي الذي تتسم نظمه السياسية بالاستبداد يعاني من العنف والخوف وعدم الاستقرار.

واذا نظرنا الى كلا المجتمعين لوجدنا ان العالم الاسلامي على المستوى الفردي يتمسك بشكل عام بنظام الأسرة وقانون الاحوال الشخصية الاسلامي رغم تعاقب الازمان (وهو قانون يتسم بالعلاقة الاخلاقية وروح المسئولية والتكامل والتعاون المتين بين أفراد الأسرة) بما يحقق احساسا بالرضا والاحترام والتعاطف بين أفراد المجتمع ولا يدع مجالا لروح الحقد والضغينة وأمراض الطفولة النفسية بالنمو، ولذلك حتى حين تشتد الحاجة في بعض المجتمعات الاسلامية بالأفراد نجد ظاهرة السرقة بالنشل شائعة ولا تكاد تعرف السرقة المصحوبة بالعنف والدماء.

أما في الغرب حيث يتسم نظام الاسرة بالانحلال وعكس كل ما يمثله نظام وقانون الاسرة الاسلامية وما يستتبع ذلك من انعدام روح المسئولية والتكافل وما ينتج عنه من تفكك الاسرة وتفشي الامراض النفسية لدى الاطفال والشباب كانت النتيجة هي الحقد والجريمة والعنف وانعدام الأمن في شوارع الحواضر الغربية الكبرى.

أما على مستوى النظام السياسي فإننا نجد العكس فإن العالم الغربي قد التزم في نظامه السياسي مفهوم الانتخاب والاختيار للقيادات السياسية مما أشاع الرضا والاستقرار في العلاقات السياسية ووفر الأمن ولذلك فان الصراع السياسي لا مجال له في تنظيم اختيار تحسمه الأمة في صناديق الاقتراع ولا يحسمه السلاح في ميادين المعارك.

اما في العالم الاسلامي الذي يقوم مفهومه في التنظيم السياسي واختيار القيادة على الالتزام الاسلامي والكفاءة والذي انحرفت مسيرتها عنه بانهيار الخلافة الراشدة والتزم بذلك نظام الملك المستبد الذي يقوم على الاستئثار بالسلطة لاصحاب القوة والعصبية لذلك انعدم الاستقرار السياسي واصبحت مقاليد السلطة والحكم تحسم على حد السلاح وليس في ضمير الأمة واختيارها للعناصر الملتزمة المؤهلة.

ان من الواضح ان التزام الأمة للنظام الاسلامي في الاحوال الشخصية اورثها امنا كما ان انحرافها عن النظام الاسلامي في الميدان السياسي والحياة العامة اورثها الاضطراب والعناء.

وليس للغرب في رأيي من سبيل الى السلام على المستوى الفردي الا باصلاح نظام الاسرة فيه على نسق المفهوم والنظام الاسلامي للاسرة.

كما لن يحقق العالم الاسلامي السلام والاستقرار في حياته ونظامه السياسي مالم يعد الى مفاهيم وغايات الاسلام في التنظيم السياسي في الشورى والاختيار على أساس الالتزام الاسلامي والكفاءة الوظيفية.

فلسفة السلام العالمي :

من الواضح ان الانسانية بامكانات الدمار الذرية ودروس التاريخ البشري تواجه خطر الدمار الشامل.

ومن الواضح ان فلسفة الغرب المادية بشقيها القومي وصراع الطبقات الماركسي هي فلسفات مواجهة ومناجزة ولا يمكن الاطمئنان الى نظام دولي تقوم نظرة اعضائه ومفهومهم للحياة على المواجهة ولا تمدنا التجربة البشرية الا بخبرة حتمية الحرب بين المتواجهين المتناجزين المتعاديين مهما طال الزمن ومهما حكم العقل في مضمار الحرب ومخاطرها ولم تغن المؤسسات الدولية قط في درء الحروب حين تتوفر أسبابها في العداء والخوف وانعدام الثقة.

والاسلام يقدم مفهوما أساسيا في النظرة والعلاقة بين البشر انطلاقا من وحدة اصلهم من نفس واحدة وان تفرعهم شعوبا وقبائل واختلاف ألسنتهم والوانهم هو لغاية ايجابية لايجاد الظروف البشرية الموضوعية للتفاعل والتعارف فيما بينهم، كما ان رعاية حق العشيرة والأقارب وأهل الجوار واجب وغاية يتطلبها الاسلام من الانسان بل و يتطلب الاسلام من المسلم العدل والاحسان الى غير المسلم الذي تربطه به صلة السلم.

أما المعتدي فعلى الجميع صد عدوانه وللمعتدي عليه حق رد العدوان بمثله وان كان الاسلام يدعو الى الصفح والعفو ماكان ذلك ممكنا وفي طاقة المعتدى عليه.

وهذا المفهوم وهذه الفلسفة هي قانون والزام رباني للمسلم بحكم اسلامه لاخيار له فيه ولا رجعة عنه.

وهذه الفلسفة وهذا المفهوم الذي يشبه علاقات الدوائر المتداخلة يمثل فلسفة ونظرة انسانية اصيلة للسلام في المجتمع الانساني المعاصر ويمثل نظرة ايجابية تركز على وحدة الوجود والمصلحة الانسانية المشتركة ودون هذه الفلسفة وهذا الالتزام لن يكون أمل وقاعدة حقيقية للسلام الانساني تنمو وتزدهر عليها مختلف الجهود والتنظيمات الدولية الوظيفية.

ان في نماء وازدهار الفلسفة والايديولوجية والمفهوم الاسلامي الرباني في الحياة الانسانية أملا وغاية نبيلة ليس لمصلحة وترقية مايزيد على خمس البشرية فقط بل ولمصلحة الانسانية جمعاء بنظرة انسانية مستقبلية واعية.

والله أسأل ان يكلل جهود العاملين المخلصين بالنجاح وان يثيبهم خير الثواب وان يوفق المسلمين الى جادة الحق والصواب وان يهدي الناس الى الصراط المستقيم.

وبالله التوفيق وعليه قصد السبيل.